أضواء على دورتي ضباط التحقيق والمشروع التدريبي الأمني المشترك .

اختتمت بنادي ضباط الشرطة بعدن فعاليات الدورة التدريبية الخاصة بضباط التحقيق في مراكز الشرطة وأمن المنطقة الحرة وخفر السواحل وأمن مطار عدن الدولي والشرطة النسائية كما اختتمت فعاليات الدورة التدريبية الخاصة بالمشروع التدريبي الأمني المشترك لمحافظات عدن وتعز وأبين ولحج والضالع..وقد اختتمت فعاليات الدورتين بحضور الأخ/عبد الكريم شائف الأمين العام للمجلس المحلي لمحافظة عدن والأخ العميد الركن/عبدالله عبده قيران،مدير عام أمن محافظة عدن وفضيلة القاضي/قاهر مصطفى علي،رئيس نيابة/استئناف محافظة عدن والعقيد/علي حسين تيسير،مدير إدارة التدريب والتأهيل بأمن عدن والعقيد/خالد عبده محمد الزيدي مدير إدارة العلاقات العامة والتوجيه المعنوي بأمن عدن وعدد من قادة ومدراء الإدارات والمناطق والوحدات والمراكز والأقسام الأمنية والقوات المسلحة والضباط والأفراد بأمن المحافظة..التفاصيل

متابعة/محمد قائد علي /تصوير/راجا روشن

مدير الأمن :ماتشهده بلادنا من تقدم يتطلب منا مزيداً من الجهود لتعزيز الأمن والاستقرار ومكافحة الجريمة..

العقيد/علي حسين تيسير

العقيد ركن/عبدربه محمد

رقيب/رشاء محمدأبراهيم

المساعد اول/فؤاد عمرقاسم

رائد/محمود علي محمد

كلمة المحافظة والمجلس المحلي

الأخ/عبدالكريم شائف،الأمين العام للمجلس المحلي لمحافظة عدن ألقى كلمة المحافظة والمجلس المحلي أستهلها بتهنئة الخريجين وقال:إن كل هذه المعارف الجديدة والحديثة تعطي نتائج إيجابية في الأداء ونعرف جميعاً حجم الصعوبات التي تواجهونها فدائماً ما يكون الحديث يدور عن القوات المسلحة والأمن هذه المؤسسات التي يقع على عاتقها حماية الأمن والنظام وخدمة البلد من موقع مهم وحساس موقع الجهد والعرق،وأضاف قائلاً: أن المرحلة القادمة تحتاج إلى المزيد من الكفاءات والمواهب والإبداع والتي تسعى الدولة إلى توفيرها،وبدون العمل الحديث الذي يبعث على المعرفة والإدارة والمنظومة المتكاملة سوف نصبح متأخرين لذا وجب التركيز على هذا النوع من المعرفة وبذل الخدمات المتميزة التي تساعد على تشجيع الاستثمار وبما يعزز الأمن والاستقرار لكي تلعب مدينة عدن دورها الريادي في الملاحة والاستثمار وخلق البيئة المناسبة لتوفير فرص العمل،مؤكداً على ضرورة العمل على ترجمة وتفعيل البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ الرئيس القائد/علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية لتحقيق المزيد من الانجازات والمكاسب وبناء الدولة الحديثة.

تفاصيل الدورات

الأخ العقيد/ علي حسين تيسير،مدير إدارة التدريب والتأهيل بأمن عدن زودنا بتفاصيل الدورات وقال:هما دورتان الأولى:الدورة الخاصة بضباط التحقيق واستفاد منها(٤٤) متدربا منهم(١١) لعام ١٩٤٤م ومدى دقة قانونية محاضر الاستدلالات وكذا دور أعضاء النيابة العامة أثناء التحقيقات في القضايا المنظورة بمختلف أنواعها الجسيمة وغير الجسيمة استناداً إلى القانون ووفقاً للمعايير والمسؤولية المهنية.

وأكد فضيلة القاضي/قاهر مصطفى علي:إلى عدم لجوء الأجهزة الأمنية ومنتسبيها في المحافظة إلى استخدام العنف أو أية تصرفات وممارسات تسيء لشرف المهنة خاصة عند اتخاذ الإجراءات لضبط المتهمين أو المشتبه بهم في القضايا الجنائية وغيرها،وأن الحق والعدالة هما الأساس لبناء أي مجتمع وبناء الدولة الحديثة وتطبيق هذا المبدأ يقع على عاتق الدولة في سن القوانين والتشريعات المنظمة لحياة ومعيشة المواطنين وتوفير الأمن لهم والحفاظ على حقوقهم الشرعية بما يعمق الثقة بين الحاكم والمحكوم.

قيادة الأمن

الأخ العميد ركن/عبدالله عبده قيران،مدير عام أمن محافظة عدن تحدث قائلاً:تولى إدارة أمن عدن جل اهتمامها بالجانب التدريبي والتأهيلي النوعي لمنتسبيها في مختلف المجالات المتعلقة بمهام عملهم ونحرص على تزويدهم بشتى المعارف والعلوم الحديثة المتطورة لمواكبة المتغيرات المتسارعه وما تشهده بلادنا من تقدم وازدهار في شتى مناحي الحياة والذي يتطلب منا بذل مزيداً من الجهود لتعزيز الأمن والاستقرار والعمل السريع والمنظم لمكافحة الجريمة والحد من انتشارها والوقاية من مخاطرها وأضرارها وهذا يأتي من خلال الاهتمام بالتأهيل العلمي والتدريب العسكري وإعداد المشاريع التكتيكية ورفع مستوى الجاهزيه واليقظة والانضباط وتنفيذ المهام والواجبات وفق أسس ومعايير علمية مدروسة بعيداً عن العشوائية والارتجال الذي دائماً ما يؤدي إلى جني وحصد كفاءة وقدرات إمكانيات الأجهزة الأمنية ومنتسبيها،وهذه الدورات تأتي ترجمة فعلية وتنفيذا لمقرات المؤتمر السابع عشر لقادة وزارة الداخلية الذي تبنى تحديث الإدارة وتعزيز البناء النوعي للأجهزة الأمنية،لتحقيق مزيداً من النجاحات والإنجازات واكتساب الخبرات والمهارات العلمية.

النيابة العامة

فضيلة القاضي/قاهر مصطفى علي،رئيس استئناف محافظة عدن التقى بالمشاركين بدورة ضباط التحقيق والقى فيهم محاضرة قيمة تناول فيها: أهمية التكييف القانوني للقضايا الجنائية وكذا جملة من القضايا والمهام القانونية المتعلقة بعمل النيابة العامة ومراكز الشرطة في المحافظة،وتناول في محاضرته أربعة محاور أساسية وهي:دور ما مأوري الضبط القضائي لأفراد الشرطة أثناء جمع محاضر الاستدلالات وفقا لقانون الإجراءات الجزائية رقم(١٣) ضابط(٢٩) فرداً و(٤) من الشرطة النسائية وجميعهم من العاملين في مجال التحقيقات في مراكز الشرطة وأمن المنطقة الحرة وخفر السواحل وأمن المطار مدة هذه الدورة من ٢/١٠حتى ٢٠٠٧/٢/٢١م تلقى خلالها المشاركون مختلف التدريبات والمعارف والعلوم الحديثة والمتطورة واستيعاب القوانين المتعلقة بمهام عملهم وواجباتهم الأمنية ومنها شروط استيفاء البلاغ ومصادره والأدلة المادية والمسح الميداني للمنشآت والتقسيم الإداري للمديريات والاستثمارة الإحصائية والتكييف القانوني وأهمية الأسئلة الثمانية والفرق بين القبض والاستيقاف وكيفية التعامل مع المواطنين عند تسجيل البلاغ.

وأضاف يقول:أما بالنسبة للدورة الثانية فهي:دورة تدريبية في مجال المشروع التدريبي الأمني واستغرقت عشرة أيام تلقى خلالها المشاركون التدريبات الخاصة بمجال الخرائط الالكترونية الهادفة وقد أقيمت هذه الدورة في معسكر الأمن المركزي بعدن...والهدف من إقامة هذه الدورات تزويد الإفراد والضباط بالمعارف العلمية الحديثة وصقل مهاراتهم وتنميتها.

المشروع الأمني المشترك

العقيد ركن/عبدربه محمد عمر مساعد مدير أمن عدن لشؤون العمليات حدثنا عن الدورة الخاصة بالمشروع التدريبي الأمني المشترك وقال:لقد كان تنفيذ المشروع الأمني المشترك الشامل للمحافظات عدن وتعز وأبين ولحج والضالع نقطة انطلاق نحو العمل على الخرائط الالكترونية حيث حقق المشروع نجاحاً باهراً وقد أبلى الجميع بلاءً حسناً في العمل على خرائط الالكترونية وتفهمت القيادات علوم العصر واثبتوا أنهم على قدر كبير من الكفاءة ونتمنى أن تكون هذه نقطة انطلاق نحو الغايات العليا للأداء الأمثل في عمل أجهزة الأمن والدفاع خلال المرحلة القادمة،ويعتبر نجاح دورة ضباط التحقيق إضافة جديدة لضباط التحقيق في سلم المعرفة والحصول على المعلومات من منابعها الرئيسية.

وأضاف قائلاً:لقد ولى زمن التنجيم والشعوذة والضرب تحت الحزام ونزع الاعترافات بالقوة..لهذا يجب علينا اليوم ترجمة توجيهات فخامة الأخ الرئيس/علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية في المؤتمر السابع عشر لقيادة وزارة الداخلية وتوجيهات الأخ اللواء ركن دكتور/رشاد محمد العليمي نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية وكذا السلطة المحلية للمحافظة وترجمتها على الواقع العملي لتفهم المهام المطلوب تنفيذها والتي تسهم في عملية التنمية وحفظ الأمن والاستقرار في البلاد..وختاماً اشكر كل الجهود المبذولة من قبل جميع القيادات العسكرية والأمنية في إنجاح المشروع الأمني المشترك وأشكر كل الجهود التي بذلت لإنجاح دورة ضباط التحقيق.

المشاركون في الدورة

الرائد/محمود علي محمد المطري من قسم شرطة خورمكسر أحد الدارسين بدورة ضباط التحقيق قال: بأسمى شخصياً ونيابة عن زملائي الخريجين من الدورة الخاصة بضباط التحقيق نتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأخ العميد ركن/عبدالله عبده قيران مدير امن محافظة عدن على رعايته وجهوده التي بذلها لإقامة هذه الدورة الخاصة بضباط التحقيق والتي شارك فيها عدد من الضباط والأفراد والصف الذين تحصلوا على التأهيل العلمي لأجل مواكبة تطور العصر،وقد استفدنا الكثير من المعارف التي تساعدنا في تأدية مهام عملنا بعد التخرج من هذه الدورة والتي تعتبر الأولى من نوعها من حيث التخصص.

×الرقيب أول/رشا محمد ابراهيم الشيباني،من الشرطة النسائية في فروع مصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني بعدن مشاركة في دورة ضباط التحقيق قالت: في البدء أتقدم بالشكر الجزيل للأخ العميد الركن/عبدالله عبده قيران مدير أمن محافظة عدن والأخ العقيد/حسين محمد علي عبادي مدير فرع مصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني بعدن على إتاحته الفرصة لي لكي التحق بهذه الدورة والتي استفدت منها كثيراً وتعرفت على كيفية استلام البلاغ وشروطه وأن يكون كاملاً غير منقوص وكيفية التعامل مع المواطنين عند تسجيل البلاغ والتأكد من صحته وكيفية الانتقال إلى مسرح الجريمة وأهمية الدليل المادي والمعنوي والتفريق بين القبض والاستيعاب وغيرها من المعارف والعلوم والدورة كانت قيمة وهذا يدل على حرص واهتمام القيادة الأمنية ممثلة بالأخ العميد ركن/عبدالله عبده قيران مدير أمن محافظة عدن على توسيع معارف جهة البحث بالعلوم الحديثة والمتطورة ولهذا نتقدم بالشكر والتقدير للأخ العقيد/علي حسين تيسير مدير إدارة التدريب والتأهيل وكذا هيئة التدريس على الجهود التي بذلوها من إعداد وترتيب وإشراف لإنجاح هذه الدورة والتي ستسهم وتساعدنا في القيام بمهامنا وواجباتنا بالشكل الأمثل والصحيح وسوف نطبق كل ما تلقيناه من معارف وعلوم ومحاضرات ودروس في عملنا اليومي.

الأمين العام للمجلس المحلي م/عدن:

كل المعارف الجديدة تعطي نتائج إيجابية في الأداء

رئيس نيابة الاستئناف :

الحق والعدالة هما الأساس لبناء الدولة الحديثة وتوفير الأمن والحفاظ على المواطن

المرأة وعيدها الربيعي

لأسباب كثيرة تكون مسألة "حرية" المرأة من المسائل الحيوية التي تشغل الناس على كافة مستوياتهم الاجتماعية والثقافية، ولقد أخذت مسألة "حرية المرأة" و "المساواة" مجالاً كبيرا واهتماماً واسعاً.

وهل يكون الحديث عن "حرية المرأة" والمساواة بعيداً عن الحديث عن الأسرة والتي هي كيان المجتمع .. وهل الحديث عن حق المرأة بعيداً عن الحديث عن حق الأسرة؟

أو ليس الرجل والمرأة هما ركن هذه اللبنة الأساسية للمجتمع.

وكما نعلم فإن قدماء الفلاسفة كانوا يعدون فلسفة الحياة الاسرية فرعاً مستقلاً من "الحكمة العملية".

وفيما يخص حقوق المرأة في المجتمع، هناك تساؤل عما إذا كانت الحقوق الطبيعية والإنسانية للمرأة والرجل متشابهة أم غير متشابهة.

وفي القرن السابع عشر اقترنت النهضة العلمية بنهضة اجتماعية وباسم "حقوق الإنسان" ونشط كتاب ومفكروا القرن السابع عشر والثامن عشر بنشر افكارهم بين الناس حول الحقوق الطبيعية للبشر غير القابلة للسلب.

ولقد كان المبدأ الأساسي الذي اعتمده هؤلاء الكتاب والمفكرون هو ان الإنسان يستحق مجموعة من الحقوق والحريات بالفطرة.

وفي القرن التاسع عشر ظهرت افكار جديدة ترتبط بحقوق الانسان في المجالات الاقتصادية والاجتماعية السياسية.

وحتى اواخر القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين كان كل ما قيل حول حقوق الانسان أو ما نفذ عملياً في المجتمع هو ما يتعلق بحقوق الشعوب مقابل حكوماتها.

وفي القرن العشرين طرحت مسألة "حقوق المرأة" مقابل "حقوق الرجل".

وأعلن بصراحة بعد الحرب العالمية الثانية وفي العام ١٩٤٨م عن تساوي حقوق المرأة والرجل.

في جميع النهضات الاجتماعية من القرن السابع عشر وحتى القرن الحالي كان المحور الاساسي لهذه النهضات "التحرر" و "المساواة" ولان نهضة حقوق المرأة جاءت في أعقاب سائر النهضات، كما ان تاريخ المرأة من ناحية الحريات والمساواة كان محشوناً بالمراراة، وفي هذا المجال ايضا لم تجن المرأة غير شعار "الحرية" و"المساواة".

قد اعتبروا روادهذه النهضة تحرر المرأة ومساواتها بالرجل في الحقوق متمما لنهضة حقوق الإنسان التي بدأت في القرن السابع عشر.

وأدعوا بأنه بدون تأمين حرية المراة ومساواتها في الحقوق مع الرجل يصبح الكلام عن حرية وحقوق الانسان بلا معنى، اضافة إلى أن جميع مشاكل الأسرة ناشئة من عدم تحرر المرأة وعدم مساواتها بالرجل، وقال هؤلاء الرواد والمفكرون أنه بتأمين هذا الجانب تحل مشكلات الأسرى كلها مرة واحدة .. وبهذاإنصهرت كل الجهود من اجل تعميم مبدأ الحرية والمساواة على النساء مقابل الرجال .. وكانت جميع الاحاديث تدور حول مسألة: ان المرأة شريكة الرجل في الانسانية، وان المرأة انسان كامل ولهذا يجب عليها ان تتمتع كالرجل بكامل الحقوق غير القابلة للسلب.

نعم الحرية والمساواة حق للإنسان لكونه انسان، وان المرأة من ناحية كونها انساناً، وقد خلقت مثل كل الناس، حرة وتتمتع بحقوق متساوية لحقوق الناس، ولكن المرأة انسان بكيفية خاصة والرجل انسان بكيفية اخرى، والرجل والمرأة متساويان في الحقوق الانسانية.

ولكن كل منهما يمتلك خواصاً مختلفة. وهذا الاختلاف ليس ناتجاً عن عوامل جغرافية أو تاريخية، أو اجتماعية، انما الاختلاف يمكن في تكوينها، ولايخفى هذا على أحد، وعلى هذا الاساس كان لزاما علينا تقدير هذا الاختلاف واحترام هذا الاختلاف ما يمكن المرأة من الحصول على حقوقها بما لايخالف طبيعتها.

والاختلاف بين الجنسين قد اصبح واضحاً على ضوء الاكتشافات العلمية والحياتية والنفسية.

وبالرغم من ان حركات المطالبة ب"حرية المرأة" و"المساواة" قد انقذت المرأة من جملة من التماسات إلا أنها اضافت لها اعباء اخرى.

وكان التركيز في "حرية ومساواة" المرأة مقابل الرجل وقد خلق هذا الوضع آثارا سلبية في علاقة المرأة بالرجل.

وبدأ الأمر كأن هناك عراكاً يجب على المرأة والرجل خوضه ضد بعضهم.

والعجيب أنه حين يجري الحديث عن الاختلافات الفطرية بين المرأة والرجل يتلقاه البعض على أنه نقص المرأة وكمال للرجل، ويؤدي هذا بالتالي إلى سلسلة من الحقوق بالنسبة للرجل وسلسلة من الحقوق المهدروه النسبة للمرأة، غافلين أن المسألة ليست مسألة نقص وكمال. فالخالق سبحانه وتعالى لم يرد بهذه الاختلافات أن يجعل أحدهما ناقصاً والثاني كاملاً.

ولذلك فالخالق سبحانه وتعالى خلق الثنائية في خلقه للتكامل والتآلف.

والحقيقة أن إهمال الوضع الطبيعي والفطري للمرأة يؤدي إلى إهمال وإهدارحقوقها أكثر فأكثر.فلو أن الرجل أقام جبهة ضد المرأة،فقال لها: أنت فرد وأن فرد في هذا المجتمع،وعليه فأنه يجب أن تتشابه الأعمال والمسؤوليات ويجب على المرأة أن تشارك الرجل حتى في أصعب الأعمال وأثقلها على السواء،وأن تأخذ أجرها على مستوى عملها وأن تشارك الرجل في كل صغيرة وكبيرة،وأن تدفع عن نفسها الأخطار والشرور،لوجدنا المرأة في وضع لا تحسد عليه.

ذلك أن طاقة المرأة وإنتاجها بالطبع أقل من الرجل،علاوة على مرضها الشهري وصعوبات أيام الحمل والولادة وحضانة الرضيع مما يجعل المرأة محتاجة إلى تعاون الرجل،وأن تكون مسؤولياتها أقل وحقوقها أكثر.

فإذا أخذنا في الاعتبار الوضع الطبيعي والفطري لكل من الرجل والمرأة مع التأكيد على تساويها في الإنسانية والحقوق المشتركة للإنسان،لوجدنا أن الفطرة قد وضعت المرأة في موقع مناسب لها لا ينتقص من شخصيتها وذاتها.

"الحرية" و "المساواة" شرطان متلازمان لنهضة المرأة للحصول على حقوقها ولكنهما ليسا بكافيين فالرجل والمرأة كوكبان يدوران في مدارين مختلفين ولكن غير متضادين،فيجب أن لا يخرجا عن مدارهما ليحفظا التوازن في الفلك الذي يدوران فيه، مثل الشمس والقمر اللذين يحافظان على مدارهما في الفلك المتكامل المتألق.

فالشرط الأساسي لسعادة المرأة والرجل،بل وسعادة المجتمع كله،هو في أن يدور كل جنس في مداره الخاص به.

وحينئذ يتحقق النفع من الحرية والمساواة.فإن الذي خلق المشاكل للمجتمع إنما هو التمردعلى الفطرة.

ونقول،أن النظام الحقوقي للمرأة في المنزل والمجتمع من المسائل التي يجب أن يعاد تقويمها،وذلك يعني أن نتخذ من فطرية وطبيعة المرأة سبيلا لنا وان نستفيد إلى أقصى حد ممكن من كل التجارب السابقة،وعندها فقط تكون نهضة المرأة وحقوقها قد تحققت بالمعنى الواقعي.

علينا أن نحي حقوق المرأة أحياءً يحقق للمرأة عزتها وكرامتها وأن نخطو بهذا الاتجاه خطوات كبيرة بثقة ٠٠٠أيها العالم،المرأة كائن إنساني رفيع المستوى يستحق منا كل الاحترام.

وعلينا إعطاءها حقها من هذا الاحترام.

صفاء لقمان.